

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.905
13 June 2002

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد هوبير دي لا فورتيل (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة بعد المائة التاسعة لمؤتمر نزع السلاح. وأود بدايةً أن أرحب، نيابة عن المؤتمر، ترحيباً حاراً بممثل النمسا الجديد، السفير وولفكانغ بيتريتش، وأن أؤكد تعاوننا ودعمنا له في ممارسة مهامه. ويسعدني لو أراد السيد بيتريتش أن أعطيه الكلمة.

السيد بيتريتش (النمسا): أشكرك على كلمات الترحيب الرقيقة. ومادمت أخذ الكلمة للمرة الأولى، فإنني أود أن أؤكد لكم دعمي ودعم وفدي الكاملين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إلى السيد سيرغي أوردزونيكيدز بالتهاني لتوليته منصب الأمين العام للمؤتمر.

وكما أشرت آنفاً، فإنني لن أقدم أي تعليق اليوم باستثناء تأكيد القلق البالغ الذي تشعر به النمسا إزاء المأزق المتواصل. ودعوني أقول في الختام إنني أتطلع إلى العمل معكم ومع زملائكم سعياً لتجاوز الوضع المؤسف الذي آلت إليه الأمور، وإلى العودة إلى العمل الموضوعي.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): ويلي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثل كل من كازاخستان والمغرب وهولندا. والآن أعطي الكلمة لممثل كازاخستان، السفير نورلان دانيونوف.

السيد دانيونوف (كازاخستان) (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام مؤتمر نزع السلاح برئاستكم، أود أولاً وقبل كل شيء، أن أتوجه إليكم، بالنيابة عن كازاخستان، بالتهاني لتسلمكم هذا المنصب المهم. ويعتقد وفدي أن المؤتمر بقيادةكم الحكيمة سوف يلتقط أنفاسه من جديد، إن صح التعبير، لتجاوز كل الصعوبات، وإحراز تقدم فعلي. وأؤكد لكم دعمنا لكل ما تبذلونه من جهود.

(تابع كلمته باللغة الروسية)

سيدي الرئيس، الزملاء الأعزاء، إن بياني اليوم يرمي إلى هدف واحد هو: أن أعلمكم بإيجاز بعقد أول مؤتمر قمة للدول الأطراف في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، في ألماتي، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهذا حدث كبير ليس في تاريخ كازاخستان فحسب بل وفي المنطقة برمتها، كما أود أن أعلمكم بالوثائق التي اعتمدها، في المؤتمر، بعض البلدان مثل روسيا والصين والهند وباكستان وتركيا وبلدان أخرى.

وقد كان رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، أول من طرح فكرة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا وأثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٩٢. ويتمثل جوهر مبادرة كازاخستان هو إنشاء آلية فعالة للدبلوماسية الوقائية في آسيا، ووضع نظام جديد لعلاقات الدول في هذه المنطقة الواسعة، يهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار في القارة الآسيوية.

وبسبب مؤتمر القمة بروز عملية سياسية جديدة في حياة القارة الآسيوية الشاسعة، في شكل محفل للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا قصد توسيع إمكانيات الحوار متعدد الأطراف بين بلدان آسيا وتفاعلاتها على قدم المساواة، وذلك بغية تعزيز الأمن والاستقرار وإيجاد مناخ الثقة والتعاون.

ولابد لأي نظام أمن إقليمي يقوم على مبادئ ضمان وحدة الأراضي، واحترام سيادة الدول الأعضاء في العملية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والإدراك بأن العملية التفاوضية هي الأساس الوحيد لتسوية المنازعات والأزمات، وأن يتفق مع المبادئ الأساسية للأمن العالمي. وهذه المبادئ بالذات هي التي تجلت لدى اعتماد محضر ألماتي وإعلان مؤتمر القمة بشأن استئصال شأفة الإرهاب وتعزيز الحوار بين الحضارات، اللذين نعتزم تعميمهما بوصفهما وثيقتين رسميتين لمؤتمر نزع السلاح.

ويدعو محضر ألماتي إلى الوفاء بعدد من التعهدات بصورة متوازنة. وتشمل هذه التعهدات تنفيذ تدابير بناء الثقة وتسوية المنازعات، وإجراء حصر لتدابير بناء الثقة، مع إيلاء الأولوية لإزالة أسلحة الدمار الشامل، وإقامة مناطق خالية من السلاح النووي في آسيا، واعتماد التزامات تتعلق بمكافحة الإرهاب والزرعة الانفصالية. وفي إعلان مؤتمر القمة، الذي يُعد استجابة من بلداننا لتحديات الإرهاب والتطرف، اتخذنا موقفاً موحداً ضد هذا الشر. وشدد قادة الدول المشاركون في مؤتمر القمة على ضرورة دعم الحوار بين الحضارات وتطويره باعتبار ذلك إحدى الوسائل الحاسمة لاستئصال شأفة الإرهاب ومنع نشوب المنازعات بين مختلف الشعوب والبلدان.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): أشكر سفير كازاخستان على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل المغرب السفير عمر هلال.

السيد هلال (المغرب) (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بالتهاني الخالصة لتوليكم منصب رئاسة هذه الهيئة التفاوضية المهمة، أي مؤتمر نزع السلاح. وإن وفدي ليهنئكم لسببين: فأما الأول، فلأنكم تمثلون فرنسا، البلد الصديق الذي تجمعته ببلدي روابط تاريخية ووطيدة وجد متميزة على جميع المستويات. وأما السبب الثاني، فهو خصائصكم كسفير محنك، وفطنتكم الدبلوماسية وحصافتكم، بالإضافة إلى خبرتكم الواسعة، وكلها خصالٌ تنبئ بنجاح رئاستكم للمؤتمر.

اسمحوا لي أيضا أن أحبي سلفكم السفير ماركو ربيما من فنلندا، لخياله الخصب ونشاطه الذي لا يعرف كلاً لتحقيق توافق الآراء بصدد برنامج عمل مؤتمرنا. كما أتقدم بأحر التهاني إلى السيد محمد توفيق ممثل مصر والسفير فيسيها ييمير ممثل إثيوبيا.

ولابد لي أيضا من عبارة تهنئة أتوجه بها إلى السيد سيرغي أوردهونيكيدز لتعيينه أمينا عاما لمؤتمرنا، وإلى السيد موران موري نائب الأمين العام، وإلى أمانة المؤتمر، وأعرب عن إعجابي واحترامي لهؤلاء لتفانيهم في العمل. وفي الختام، يشرفني ويسعدني أن أعود إلى مؤتمر نزع السلاح بعدما حظيت بشرف المشاركة في أعماله قبل ١٠ سنوات. كما لا يفوتني أن أسجل شكري لزملائي على كلمات الترحيب الرقيقة، وأن أؤكد لهم مدى تطلعي للعمل معهم في سعينا المشترك لبلوغ أهداف مؤتمرنا.

ويسعدني بدوري أن أرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد، صديقي مايكل سميث من أستراليا والسفير كونيكو إنغوشي من اليابان والسفير وولفغانغ بيتريش من النمسا، وأن أقول إن إسهامهم سوف يحظى بكل تقدير في مؤتمرنا.

لقد أوضحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية والشنيعة بجلاء مدى هشاشة الأمن الدولي والأمن في بلداننا. وأكدت هذه الأحداث أيضا الحاجة الماسة إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، وإلى النهج متعدد الأطراف الذي أُوثر لحد الآن للنظر في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا اليوم تكمن في إيجاد حلول سليمة لتلك التحديات الجديدة، ولمخاوف المجتمع الدولي وشواغله. فالتنفيذ الفعال لأحكام المعاهدات الدولية والتعاون الدولي وتعزيز مفهوم التعددية كلها عناصر ضرورية لبناء عالم أفضل، عالم يضمن السلم والأمن للجميع. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على المجتمع الدولي أن يبدي التصميم السياسي والتضامن والالتزام الجماعي.

ويؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا كبيرا في الاستجابة للتحديات التي تطرحها الألفية الثالثة. وتظل المهمة التي يضطلع بها المؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة التابعة للأمم المتحدة، صالحة وملزمة أكثر من أي وقت مضى. ومع عدم تقليصنا من شأن ما يمر به من مأزق في الوقت الحالي، لا يمكن أن تكون لدينا رؤية بعيدة الأمد دون أن نمزج، على قدم المساواة، بين الأحلام والواقع. وليست هذه مجرد أماني. يجب على مؤتمر نزع السلاح أن ينفذ ولايته بوصفته منتدى للتفاوض، يتسم بالحوار البناء والموضوعي.

وُسجلت صفحة جديدة في تاريخ نزع السلاح في موسكو في ١٤ أيار/مايو بتوقيع كل من الرئيس بوش والرئيس بوتين على معاهدة نزع السلاح لتحل محل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ التي

تلتزم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بخفض الرؤوس النووية من ٦٠٠٠ إلى عدد يتراوح بين ١٧٠٠ و ٢٠٠٠ رأس نووي. وتسجل هذه المعاهدة قطيعة واضحة مع النهج التقليدي للرقابة على الأسلحة، حيث منحت الطرفين حق خفض الرؤوس النووية بحسب السرعة التي يراها مناسبة، أو تعليقها أو حتى استئناس إنتاجها أو تعزيزها، والحق في الانسحاب من المعاهدة والانضمام إليها حسب ما تراه ملائما.

وبالرغم من العيوب التي تشوب المعاهدة، فإنها تمثل خطوة مهمة وواعدة صوب الهدف الذي نرنو إليه، لاسيما إزالة كل الأسلحة النووية من عالمنا. وللمعاهدة أيضا الفضل في إعطاء زخم قوي لعملية نزع السلاح بعد عدة سنوات من الركود. وقد يكون البديل ترك الوضع الراهن على ما هو عليه، مع ما ينطوي عليه من مخاطر الإبقاء على هذا العدد الكبير من الرؤوس النووية. ولهذا السبب، يرحب المغرب بهذا الاتفاق، في الوقت الذي يعرب فيه عن أمله أن يفضي التناسق والشراكة الجديدة بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى تدعيم الثقة المتبادلة والمساعدة على قطع مراحل جديدة في هذا المسار المطرد في اتجاه تحديد الأسلحة. وبما أن هدفنا النهائي هو منع الانتشار النووي وإزالة كل الأسلحة النووية تماما، فإن أي اتفاق، حتى ولو كان بسيطا، يشكل معلما بارزا على طريق بناء عالم خال من التهديد النووي.

والمملكة المغربية، بوصفها دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، تتقيد تماما بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح المتفق عليهما في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥، التي حددت مسؤولية الدول النووية عن تقديم تقارير عن جهودها لضمان إزالة ترسانتها النووية تدريجيا. وأحرز المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٠، تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح، حيث اعتمد بتوافق الآراء تعهد الدول الحائزة على الأسلحة النووية الصريح بإزالة ترسانتها النووية تماما واتخاذ مجموعة من التدابير العملية لتنفيذ المعاهدة والمبادئ والأهداف التي اتفق عليها عام ١٩٩٥ تنفيذا كاملا.

وفي هذا السياق، تحبذ المملكة المغربية بقوة، إنشاء لجنة تعنى بترع السلاح النووي، في إطار مؤتمر نزع السلاح، تتمتع بولاية تفاوضية لإزالة جميع الأسلحة النووية. ومع ذلك فإن المغرب مستعد، في غياب هذه الولاية التفاوضية، لدعم أي صيغة تشجع على النظر في جوهر التدابير المحددة لترع السلاح، وفقا للأهداف التي بينها المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار.

كما يرى المغرب أن إنشاء لجنة للتفاوض على معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية مسألة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لاسيما في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ومن الواضح أن إبرام تلك المعاهدة سيسهم بشكل كبير في استتباب الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، شريطة ألا تكون المعاهدة تمييزية بطبيعتها، وأن تكفل حق جميع البلدان في استخدام الطاقة النووية استخداما سلميا.

وقد اتخذ المغرب مؤخرًا مجموعة من التدابير تنفيذًا لقراره الاستراتيجي بالعمل على حظر كل أنواع أسلحة الدمار الشامل وتعزيز نظام عدم الانتشار، وذلك التزاماً منه بقضية نزع السلاح نزعاً شاملاً وكاملاً. وفي هذا السياق، يسعدني أن أعلن أن بلدي قد صادق في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. كما صادقت المملكة المغربية، التي تنضم بدون تحفظ إلى مبدأ الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل، لاسيما الأسلحة النووية، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتعهد بتنفيذ النظام الدولي للرصد بموجب المعاهدة. وفي الاتجاه نفسه، نجدد دعوتنا إلى جميع الدول إلى أن تنضم إلى المعاهدة إذا لم تكن قد فعلت ذلك.

وعلاوة على ذلك، انضمت حكومة المغرب في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى أحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وثلاثة من بروتوكولاتها، بما في ذلك البروتوكول المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وكان المغرب يرمي من خلال هذه المصادقة إلى الإعراب عن عزمه على الإسهام في الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي للقضاء على الآفة التي تمثلها هذه الأسلحة اللإنسانية.

وفي الوقت الذي تلقي فيه التحديات الجديدة بظلالها على عالمنا، ينبغي أن يتضمن رد المجتمع الدولي جهوداً لتعزيز وتفعيل نظام عدم الانتشار عبر التنفيذ الجدي وغير الانتقائي لكل الأحكام المنصوص عليها في مختلف المعاهدات الرامية إلى نزع السلاح ومراقبة الأسلحة. ومؤتمرنا يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى خطاب أقل مثالية وأكثر مرونة من الناحية السياسية، كما يحتاج إلى الحكمة والتصميم حتى لا يتحول إلى مجرد منتدى للثرثرة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا عبر تعزيز نظام التعددية، وهو النظام الذي يتجسد بقوة فيما يتعلق بالبعد الخاص بترع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، في مؤتمرنا، ونأمل أن يشاطر كل الأعضاء هذه الرؤية، حتى يتسنى لهذا المنتدى تنفيذ الولاية التي عهدنا إليه المجتمع الدولي، وقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد بالإجماع على هذه الولاية في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): أشكر سفير المغرب على هذا البيان وعلى كلمات الترحيب الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل هولندا، السفير كريس ساندرز.

السيد ساندرز (هولندا): بما أنها المرة الأولى التي أتحدث فيها خلال رئاستكم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنيكم وأؤكد لكم ثقتنا الكاملة بالرئاسة الفرنسية لإنجاح هذا المؤتمر.

لقد نظمت هولندا يوم الجمعة الماضي الموافق ٧ حزيران/يونيه اجتماعاً غير رسمي ومفتوح العضوية بشأن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية وأجهزة متفجرة أخرى.

وقد تجاوز عدد المشاركين في هذا الاجتماع ١٠٠ مشارك. كما حضره أكثر من ٤٠ بلداً وممثلون عن منظمات غير حكومية وبعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وقد حدد الدكتور بارناي، وهو عالم مشهور في الذرة، وكان مديرا سابقا لمعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام، في عرضه الحاجة إلى هذه المعاهدة. وتضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - فضلا عن كونها أداة فعالة لعدم الانتشار - حداً نوعياً لتطوير الأسلحة النووية. وستضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير الأخرى حداً كمياً لإنتاج المواد الانشطارية. وستشكل من ثم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار وخطوة تالية مهمة نحو نزع السلاح النووي. وستسهم أيضاً في الحد من مخاطر الإرهاب النووي.

وقد أبرزت المناقشة التي تلت عرض الدكتور بارناي الحاجة إلى فهم الموضوع فهماً أفضل. وتضمنت المسائل التي أثيرت في المناقشة مخاطر نشر البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء، والحماية المادية لمخزونات المواد الانشطارية، وإعادة المعالجة، واستخدام الأوكسيدات المختلطة والاستعمالات شبه العسكرية مثل محركات الدفع البحرية، والإرهاب النووي وإمكانية إنتاج ما يسمى "بالقنابل القذرة" من اليورانيوم عالي الإثراء.

وشجع المشاركون وفدي على مواصلة هذه العملية. ويعتزم وفدي تنظيم الاجتماع الموضوعي التالي في هذه العملية في نفس الوقت في منتصف أيلول/سبتمبر. وسنحيطكم علماً بالموضوع.

أود أن أطلب من أمانة المؤتمر أن توزع رسالة مرفق بها بيان الدكتور بارناي، والورقة غير الرسمية التي قدمتها بشأن هذه العملية لعلم جميع الوفود.

وسنبذل المؤتمر بالتطورات الجديدة الخاصة بهذه العملية التي حظيت بدعم على نطاق واسع، وهي إحدى الأنشطة المفيدة للترويج لتقنية هذه المعاهدة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية والترجمة عن الإنكليزية): أشكر السفير كريس ساندرز، ممثل هولندا، على بيانه. وبهذا البيان، نصل إلى نهاية قائمة المتحدثين. وإذا لم يكن أي من الوفود يرغب في إلقاء الكلمة، فسأختتم الآن ببعض العبارات بشأن التقدم الذي أحرزته مشاوراتي منذ الخميس الماضي.

لم يعد يفصلنا إلا أسبوع واحد فقط عن نهاية الرئاسة الفرنسية، فالوقت يمضي بسرعة وفترة الرئاسة قصيرة جداً. وحرصاً مني على الالتزام الذي قدمته عندما تسلمت الرئاسة، أود الآن أن أشاطركم بعض الأفكار التي استوحيتها اليوم من المشاورات الثنائية التي أجريتها مع أكثر من ٤٠ وفداً - بل وربما ٥٠ وفداً - ومن الاجتماعات مع المجموعات أو منسقيها.

وأود أن أحذر بأن هذه الأفكار ليست كلها متفائلة. وباختصار، فكما كان السيد كوف دو مورفيل وزير خارجية الجنرال ديغول، الذي تعرفت إليه خلال فترة قصيرة في بداية حياتي العملية، يوصي به موظفيه، يمكن إيجاز مشاعري في كلمتين: الإحباط والمثابرة.

أولاً، الإحباط، لا أتحدث دائماً عن شعوري بالإحباط بقدر ما أتحدث عن إحباط كل زملائي الذين تحدثت إليهم. وقد فوجئ معظم هؤلاء الزملاء لافتقار مؤتمرننا للعمل وكذلك العجز الذي يلُم به. ومع أن الزملاء يقدرّون حق التقدير التأثير الذي يتركه السياق الإستراتيجي الدولي على قدرة المؤتمر على العمل، كما ذكرّ بذلك بعض المتحدثين هذا الصباح، فإنهم يعربون عن إنكارهم بل وسخطهم إزاء ما يطلق عليه ميلتون فريدمان في سياق آخر "طغيان الوضع الراهن"، وعجزه عن التحرك. لماذا يستحيل الدخول في حوار بما فيه الاتفاق على عدم الاتفاق، وأذكر بأن منتديانا كان كذلك إبان الحرب الباردة؟ وفي تلك الفترة كان يوجد على الأقل حوار.

بعد الإحباط، تأتي المثابرة: وهذا مصطلح أكثر استحساناً وإيجابية. فلقد جمعتُ حتى الآن، عدداً من الاقتراحات، بعضها بسيط، والبعض الآخر أكثر طموحاً، ولكنها عموماً بسيطة، والتي ما برحت أسير غورها مع جميع الوفود، بمن فيهم الذين يؤدون دوراً أساسياً، والذين يوجد اتصال مثمر معهم. وبالرغم من أن مصادر الخيال والإبداع في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح ليست بلا حدود، مثلما هي في مجال الفن، فلم أترك أي طريق إلا وسلكته. وأنتم تعرفون المثل القائل "الفرنسي لا يعرف المستحيل". ولهذا السبب قررت أنا ومساعدتي مواصلة مشاويراتنا إلى آخر لحظة من الرئاسة الفرنسية، حتى لا تفوتنا أدنى فرصة، أيا كان حجمها، للاتفاق على الحد الأدنى للوصول إلى بداية جديدة، تكون بمثابة تحول، يأتيها من مكان آخر. لأن هذه مسألة نتمناها من أعماق قلوبنا وستُفضي بنا إلى الاتفاق على برنامج عمل.

وفي هذا الصدد، أخذت علماً باهتمام بالمقترح الصيني بشأن الفضاء الذي أرسل إلينا الأمس أثناء المناقشات الرئاسية.

واسمحوا لي أن أضيف في هذا الصدد أنه من المستحسن أن تُقدم إلى المؤتمر مقترحات جديدة أو محسنة من قبل الأشخاص القادرين على تقديمها، وأن ترد الدول على هذه المقترحات.

وفي الختام، أدعوكم جميعاً في هذه الأوقات العصيبة - سواء بالنسبة للوفود وعلى وجه الخصوص لمؤتمرننا، الذي نلتزم جميعاً بالعمل على مواصلة ازدهاره، إلى اتباع النصيحة التي قدمها بإيجاز بليز باسكل الرياضي والفيزيائي والفيلسوف الفرنسي خصوصاً الذي عاش في القرن السابع عشر، من خلال حكمته: "هناك أمران فيهما إفراط: إبعاد العقل، وعدم الاعتراف إلا بالعقل".

مع أنني ألاحظ عدم وجود أي تعليق داخل القاعة، فإني سأظل أطرح عليكم السؤال. وهكذا تصل أعمالنا اليوم إلى نهايتها. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس القادم الموافق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠